

مقرر قانون الخصوصية وحماية البيانات

د. أسماء رويحي

المشرفة علي قسم ماجستير القانون الرقمي

Law 621

المحاضرة التعريفية

• تمهيد:



إن الحق - سبحانه و تعالى - قد كرم الإنسان بقوله : (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَرْدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) . سورة الإسراء الآية رقم 70.

وهكذا يبين بوضوح مدى تعظيم وتكريم الحق - سبحانه وتعالى - للإنسان، وينبغي على كافة النظم القانونية أن تسعى للحفاظ على كرامة الإنسان التي منحها له الحق، وأنه لا يجوز الانتقاص من هذه الكرامة.

وبالتالي فإن العدوان على الخصوصية يشكل وبشكل مباشر
وفعال الاعتداء على كرامة الإنسان، وقد لا يدرك الشخص -
بالضبط أو على وجه التحديد - معنى الخصوصية أو الحياة
الخاصة (كمصطلح) وما هي حدوده ؟ وما يهدف إليه ؟ ولكنه
مع ذلك يكون شديد الحرص في احترام حياته الخاصة وهذا ما
يحدث في مجال المعلوماتية؛ فمستخدمو الإنترنت قد لا يدركون
تماما ماذا تعني كلمة الخصوصية، وما هي حدودها ؟
وضوابطها ؟ ومع ذلك يكون المستخدم شديد الحرص على
الضغط على هذه الأيقونة أو الخيار المخصص لذلك.



وفي العصر الحديث أصبحت المعلومات عصب الحياة الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والعلمية وأصبح استخدام الحاسوب، والإنترنت من سمات بل وضرورات حسن التنظيم الإداري، أو التجاري، أو الثقافي سواء على مستوى روابط القانون العام أو روابط القانون الخاص، وجعلنا شعار هذا العصر **المعلومات في متناول يدك** إلا أنهما ساهما أيضا في تقييد الحريات الشخصية للأفراد عن طريق جمع وترتيب وتخزين ومعالجة المعلومات الشخصية المتعلقة بهم ورقابة البريد والاتصالات، وبنوك المعلومات وغيرها. وهي جميعها تؤلف تهديدا مباشرا على الحق في الخصوصية، ولاسيما إذا استغلت المعلومات والبيانات المجمعة لغايات وأغراض مختلفة بدون رضا أصحابها الذين قد لا يكونون أصلا على علم بوجودها؛ مما يهدد خصوصية حياتهم الخاصة والسرية اللازمة لها ويثير مخاوف على قدر كبير من الجدية.

أولاً: تأصيل المقرر:

يدخل قانون الخصوصية وحماية البيانات - بصفة عامة - في نطاق دراسات القانون الجنائي الداخلي (الوطني)، والتي تقع في **صميم القسم الخاص لقانون العقوبات**، وهو ذلك الفرع الذي يدرس كل جريمة على حدة بعناصرها الأساسية والعقوبة المقررة لها وإن كنا نجد الآن أن غالبية الدول العربية والغربية أصدرت قانون مستقل خاص بالخصوصية وحماية البيانات، وهذا نتيجة طبيعية للتطور في مجال المعلوماتية بصفة عامة، ومعالجة البيانات الاسمية إلكترونياً بصفة خاصة.

ثانيا: أهمية المقرر:



انتشرت الجرائم التي تمس الخصوصية والمعلومات الشخصية وهذه النوعية من الجرائم تميزت عن غيرها بمجموعة من الخصائص التي جعلتها تختلف عن غيرها من الجرائم، مما يستتبع ضرورة التعامل معها بما يتلاءم مع هذه الخصوصية.

وتأتي أهمية المقرر بشكل خاص من الثقة الكاملة للأفراد في نتائج المعالجة الآلية للبيانات التي يستخلصها الحاسوب من المعلومات الشخصية السابق تخزينها وحفظها عليه.

وتبدو أهمية وضع تنظيم خاص
لإقامة نظم المعلومات في أن
الجهة القائمة على الحاسوب ، إذ
تحوز معلومات عن الأشخاص قد
تتعلق بحياتهم الخاصة ، فإنه
يخشى إساءة استعمالها . ولذلك
كان من الضروري وضع قواعد
حماية وقائية خاصة في مجال
الحاسوب والإنترنت لحماية الحق
في الخصوصية .



وبناء على ما سبق ، فإن مقرر قانون الخصوصية وحماية البيانات يعد بحق - أحد المقررات الحديثة و الهامة والخطيرة التي تحتاج إلى عناية واهتمام بالغين من جانب الهيئات التعليمية والتشريعية والمؤسسات القانونية، سواء على المستوى الدولي أو المحلي، لما له من ارتباط وثيق الصلة بمسألة أخرى ذات أهمية قصوى في حياة المرء وهي حرّيته ، وما يتفرع عن ذلك من احترام لآدميته وصون لكرامته، فلا يكون عرضة للتدخل أو التطفل من جانب الغير فيما يود الاحتفاظ به، أو انتهاك أسرارهِ أو محادثاته سواء كان هذا الاعتداء من جانب سلطات الدولة أو . جانب الأفراد لدرجة أن البعض قد وصف - بحق - الحق في حرمة الحياة الخاصة بأنه قلب الحرية في الدولة الحديثة .



مثال تطبيقي عملي
على أهمية المقرر من
خلال فيديو توضيحي
مستخدم فيه تقنية
الذكاء الاصطناعي :



ثالثا : أهداف دراسة المقرر:



رابعاً : موضوعات المقرر:



المحاضرة الأولى

مدي إقرار الحق في الخصوصية
في الشريعة الإسلامية والدول الغربية



المحور الأول: مدي إقرار الحق في الخصوصية في الشريعة الإسلامية:
المحور الثاني: مدي إقرار الحق في الخصوصية في النظم الغربية:

المحاضرة الثانية

مدي إقرار الحق في الخصوصية في الدول
العربية وعلى المستوى الدولي العالمي.



المحور الأول: مدي إقرار الحق في الخصوصية في الدول العربية كمبدأ عام (الحماية المادية):
المحور الثاني : مدي إقرار الحق في الخصوصية على المستوى الدولي العالمي (الحماية المادية):

المحاضرة الثالثة

مدي إقرار الحق في الخصوصية
علي المستوى الدولي والإقليمي.



المحور الأول: إعلانات ومواثيق واتفاقيات إقليمية (الحماية المادية):
المحور الثاني: المؤتمرات المحلية أو الإقليمية (الحماية المادية):

المحاضرة الرابعة

ما هية الحق في الخصوصية



المحور الأول : مفهوم الحق في الخصوصية في الشريعة الإسلامية.
المحور الثاني : مفهوم الحق في الخصوصية في القانون الوضعي.

المحاضرة الخامسة

الطبيعة القانونية للحق في الخصوصية وما هي
الخصوصية المعلوماتية.



المحور الأول: الطبيعة القانونية للحق في الخصوصية:
المحور الثاني : ماهية الخصوصية المعلوماتية:

المحاضرة السادسة

ماهية البيانات الشخصية وأثر التكنولوجيا
علي الخصوصية.



المحور الأول: ماهية البيانات الشخصية:
المحور الثاني: أثر التكنولوجيا علي الحق في الخصوصية:

المحاضرة السابعة

أثر بنوك المعلومات على الخصوصية
المعلوماتية ومبادئ الخصوصية المعلوماتية.



المحور الأول : أثر بنوك المعلومات على الخصوصية المعلوماتية:
المحور الثاني : مبادئ حماية الخصوصية المعلوماتية:

المحاضرة الثامنة

مبادئ حماية الخصوصية المعلوماتية.



المحور الأول: حظر تخزين بعض أنواع المعلومات الشخصية:
المحور الثاني : مبادئ تخزين و معالجة المعلومات الشخصية:
المحور الثالث : حقوق الشخص الذي سجلت المعلومات الشخصية المتعلقة به:

المحاضرة التاسعة

مبادئ حماية الخصوصية المعلوماتية
والحماية الدولية والإقليمية للحق في
الخصوصية المعلوماتية.



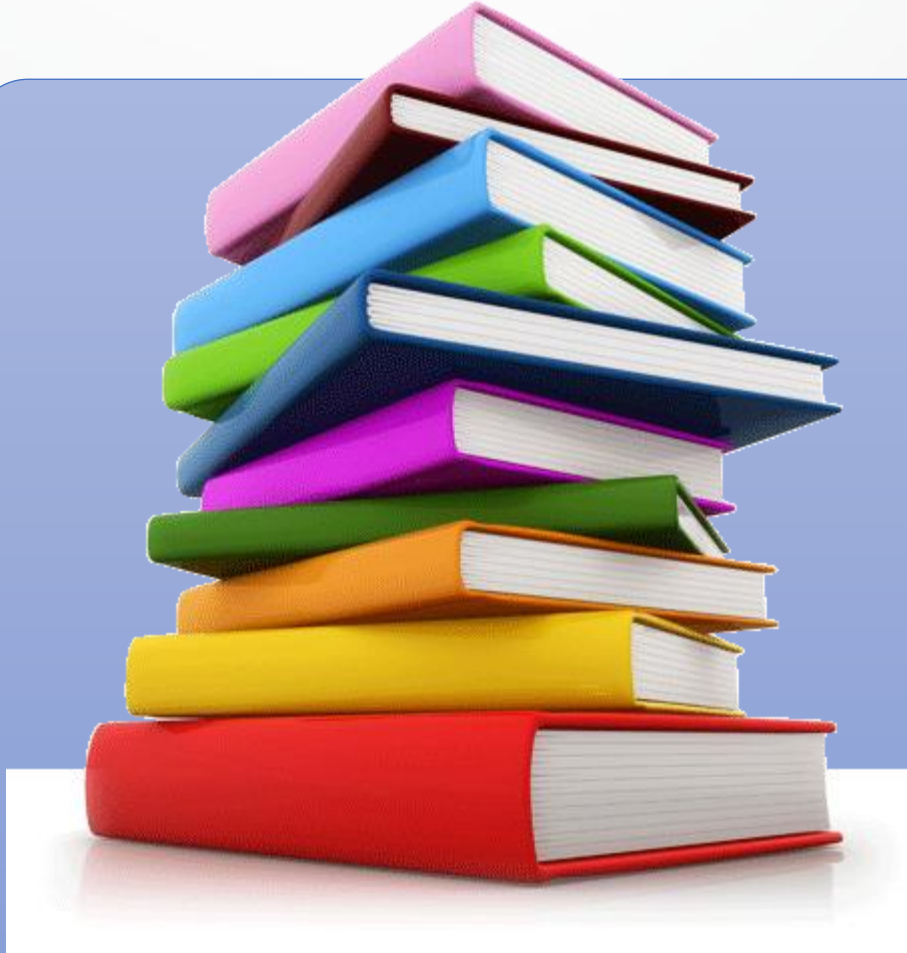
المحور الأول : حقوق الشخص الذي سجلت المعلومات الشخصية المتعلقة به:
المحور الثاني : الحماية الدولية والإقليمية للحق في الخصوصية المعلوماتية (الحماية المعنوية):

المحاضرة العاشرة

المؤتمرات الدولية والمحلية والحماية
الدستورية والجنائية والإدارية للحق في
الخصوصية المعلوماتية.



المحور الأول : المؤتمرات الدولية والمحلية لحماية الحق في الخصوصية المعلوماتية:
المحور الثاني: الحماية الدستورية والجنائية للحق في الخصوصية المعلوماتية:
المحور الثالث : الحماية الإدارية للحق في الخصوصية المعلوماتية :



خامسا : المراجع :

الحق في حرمة الحياة الخاصة في مواجهة الجرائم المعلوماتية



رسالة مقدمة من الباحثة
أسماء حسن سيد محمد رويحي
للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق
لجنة المناقشة و الحكم

الأستاذ الدكتور / مدحت عبد الحليم رمضان
أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي بالكلية

رئيسا ومناقشا

الأستاذ الوزير الدكتور / عمر محمد محمد سالم
أستاذ القانون الجنائي ووزير مجلسي الشعب والشورى

مشرفا وعضوا

المستشار الدكتور / عمر الشريف علي الشريف
مساعد وزير العدل لشئون التشريع

عضوا ومناقشا

٢٠١٣ - ١٤٣٤



سادسا : مخرجات المقرر :

سابعا : حلقات النقاش :

ثامنا : الإختبار :

روابط الصور المستخدمة في المحاضرة :

1. <http://www.indianmediacouncil.in>
2. <https://www.google.com/search?q=gif%20Mobile%20Electronic%20Wallpapers&tbs=isch&tbs=rimg:CRAILON5euaiYQXycwABpVblsgITCgIIABAAOgQIABAAQAFVLSmhPsACANgCAOACAA&hl=ar&sa=X&ved=0CBkQuIBahcKEwigsOzy2vyEAXUAAAAAHQAAAAAQCA&biw=1519&bih=695#imgsrc=CVH3ohKcVfi4IM>
- 4: 5 <https://in.pinterest.com/pin/720013059164540251/>
- 6: 7 https://www.google.com/search?q=Animated+backgrounds+of+privacy+gif&sca_esv=91bfb1353ebccd43&sca_upv=1&udm=2&biw=1536&bih=695&sxsrf=ADLYWIJbbZKXdNLsYnrH6agYwBJ9g2yJw%3A1716292814320&ei=zoxMZsSHE6GkkdUPqKiEOAo&ved
10. <https://policies.google.com/privacy?hl=en-US>
11. <https://www.finance-investissement.com/fi-releve/nouvelles-fi-releve/protection-des-renseignements-personnels/>
- 12: 22 <https://depositphotos.com/photos/privacy.html>



تم بحمد الله الإنتهاء من شرح المحاضرة التعريفية
مع تمنياتي بالتوفيق د. أسماء رويحي



Thank You